

## آفاق تشكيل منطقة نقد مثالية بين دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)

دراسة قياسية باستخدام منهجية تعادل القوى الشرائية المعممة

**The prospects of establishing an optimum currency area among Arab  
Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco)  
Anempirical analysis using G-PPP approach**

عوار عائشة<sup>1</sup>، بن يوب لطيفة<sup>2</sup><sup>1</sup>جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، aichaaouar@yahoo.fr<sup>2</sup>جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، latifasanaa@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/03/18 تاريخ القبول: 2019/05/25 تاريخ النشر: 2019/08/30

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة آفاق تشكيل منطقة نقد مثالية بين دول المغرب العربي الثلاثة (الجزائر، المغرب وتونس) خلال الفترة 1989-2015 باستعمال نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة (GPPP) لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين أسعار صرفها الحقيقية. أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار الصرف الحقيقية، مما يعني عدم قدرتها على إقامة منطقة نقد مثالية.

**كلمات مفتاحية:** الاتحاد النقدي، منطقة النقد المثالية، اتحاد المغرب العربي، منهجية تعادل القوى الشرائية المعممة.

تصنيفات JEL: F15، F42، C32.

**Abstract:**

The aim of this study is to examine the prospects of establishing an optimum currency area in Maghreb Arab countries (Algeria, Morocco and Tunisia) over the period from 1989 to 2015, using the theory of Generalized Purchasing Power Parity (G-PPP) to examine the long term relationship among their Real Exchange Rates (RER). The empirical results show the

المؤلف المرسل: عوار عائشة، الإيميل: aichaaouar@yahoo.fr

absence of long term relationship among exchange rates, which means the inability to establish an optimal currency area.

**Keywords:** Monetary integration; Optimum currency area; Arab Maghreb Union, GPPP approach.

**Jel Classification Codes:** F15, F42 , C32.

## 1. مقدمة:

في ظل التطورات والتغيرات المستمرة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية من تصاعد موجات العولمة وتحرير التجارة العالمية وتعزيز مشاريع التكامل الاقتصادي والنقدي لاسيما في أوروبا التي وصلت إلى أرقى مراحل التكامل قد وضع اتجاهها لإنشاء اتحادات أخرى في مناطق كثيرة من العالم. على مستوى منطقة شمال إفريقيا تسعى بلدان المغرب العربي الخمسة (الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا) إلى إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي في سبيل توحيد وتكثيف التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني على مستوى الدول المتكاملة.

تأسس اتحاد المغرب العربي بين البلدان الخمس الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا في 17 فبراير 1989 حينما وقع رؤساء البلدان المغاربية الخمسة معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية ليكون هذا الاتحاد كأداة من شأنها تكوين كتلة إقليمية تهدف إلى توحيد اقتصاديات المنطقة، من خلال تمكين وتوثيق أواصر الأخوة بين شعوب الدول الأعضاء، و تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف، و العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها، وإتباع سياسة مشتركة في مختلف الميادين. ومنذ نشأته وهو يعاني من أسباب القصور والثغرات حيث كانت النتائج متواضعة والتي أدت إلى جعل جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها بأن تكون مجرد قرارات على الورق يتم الاتفاق عليها دون الاهتمام بتطبيقها على أرض الواقع. في الواقع أن إنشاء منطقة نقد مثالية بين دول المغرب العربي يمثل رمزا هاما للوحدة ومحركا قويا من أجل تسريع وتيرة التكامل الإقليمي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

### 1.1 إشكالية الدراسة:

مامدى إمكانية تحقيق منطقة نقد مثالية بين دول المغرب العربي من خلال تقارب أسعار الصرف الحقيقية؟

## 2.1 فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن طرح الفرضيتين التاليتين:

- لا تتوافر في دول المغرب العربي معايير تشكيل منطقة نقد مثالية.
- لا تظهر أسعار الصرف الحقيقية لدول المغرب العربي سلوكا متشابها في المدى الطويل مما يعني أنها لا زالت بعيدة عن تشكيل منطقة نقد مثالية.

## 3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم موجزا نظريا عن التكامل النقدي ومنطقة النقد المثالية وأهم معايير وشروط تلك المنطقة ومعالجة مدى استفاء دول اتحاد المغرب العربي هذه المعايير، إلى جانب عرض الدراسات السابقة التي أجريت حول هذا الموضوع. كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة دول المغرب العربي على إقامة منطقة نقدية مثلى.

## 4.1 منهج الدراسة:

للإحاطة بإشكالية البحث والتأكد من صحة الفرضيات قمنا بالمزج بين المنهج الوصفي والتحليلي للإلمام بالجانب النظري للدراسة، كما اعتمدنا المنهج القياسي في الجانب التطبيقي من أجل قياس مدى إمكانية تحقيق منطقة عملة مثلى بين دول المغرب العربي.

## 5.1 خطة البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

- الاطار النظري للتكامل النقدي.
- الدراسات السابقة.
- اتحاد المغرب العربي ومنطقة النقد المثالية.
- اختبار إمكانية تشكيل منطقة عملة مثلى بين دول المغرب العربي: منهجية تعاادل القوى الشرائية المعممة Approach(G-PPP).
- نتائج الدراسة القياسية.

## 2. الإطار النظري للتكامل النقدي

### 1.2 مفهوم التكامل النقدي:

اختلفت التعاريف الخاصة بمصطلح الاتحاد النقدي فقد عرفه بعض الاقتصاديين بأنه مجموع الإجراءات والسياسات والعمليات التي تيسر وتسهل المعاملات النقدية لجميع الأشخاص ولكل الأغراض بين أطراف التكامل. (الصادق، 2010، صفحة 22)

عرفه فاينر بأنه تثبيت أسعار الصرف بشكل نهائي بين عملات المنطقة التكاملية لاتخاذ عملة مشتركة (وليامسون، 1983، صفحة 43)، لكن هذا التعريف له سلبيات حيث أكد كوردن أنه بالرغم من التثبيت القاطع للعملة إلا أنه من غير الممكن تصديق الوعد القائل بتثبيت عملات الدول الأعضاء بشكل دائم طالما بقيت تحمل كل واحد منها اسما مختلفا.

ويتفق الاقتصادي ماخلوب مع معظم الاقتصاديين في تعريف التكامل النقدي على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

يميز كوهن (B.J.Cohen) بين ثلاث معانٍ للتكامل النقدي: (الصادق، 2010، صفحة 51)

- تكامل عملة: يعني به تثبيت أسعار الصرف بين العملات المختلفة.
  - تكامل مالي: أي التكامل عن طريق السوق من خلال تحرير عناصر الإنتاج وتوحيد المؤسسات والأسواق المالية.
  - تكامل نقدي صرف: يتطلب سياسة نقدية موحدة إلى جانب توحيد السياسات الاقتصادية الأخرى.
- أما لامفالوسي (Lamfalussy) فقد عرف التكامل النقدي على أساس احتوائه على خاصيتين اثنتين هما: استقرار أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وتحقيق درجة عالية من حرية المدفوعات فيما يخص معاملات الحساب الجاري وحساب رأس المال.

وفي هذا الخصوص يمكن القول أن الاتحاد النقدي يشتمل على مجموعة من العناصر هي كالآتي:

- إنشاء عملة موحدة مثبتة بشكل دائم أو مجموعة من العملات قابلة للتحويل ومرتبطة فيما بينها بأسعار

صرف ثابتة؛

- إنشاء البنك المركزي كسلطة نقدية للاتحاد، تكلف بإصدار العملة الموحدة والإشراف على التعامل بها قصد تحقيق الاستقرار النقدي للمنطقة؛
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بغية تحقيق التقارب الاقتصادي فيما بينها.

## 2.2 أشكال التكامل النقدي:

يمر التكامل النقدي بمراحل مختلفة للوصول إلى مرحلة تأسيس الوحدة النقدية، هي كالاتي:

### 1.2.2 التكامل النقدي الجزئي:

- يعتبر التكامل النقدي الجزئي أحد صور العمل النقدي المشترك، يضم مجموعة من البلدان تملك عملات مختلفة، كما يشمل أشكالا مختلفة:
- اتحاد المدفوعات: يقوم بمقتضاه مجموعة من البلدان بحل مشكلة العملات غير القابلة للتحويل عن طريق إنشاء نظام للمقاصة لتسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري فيما بينها، (شقيير، 1986، صفحة 44) ومن أمثلة هذا الشكل اتحاد المدفوعات الأوروبي خلال الفترة 1950، 1958.
- تنسيق أسعار الصرف: يتم من خلاله الاتفاق بين الدول الأعضاء على تحديد هامش تقلبات أسعار صرف عملاتهم بغية تخفيض مخاطر سعر الصرف التي يمكن أن تحدث نتيجة التعاملات داخل المنطقة التكاملية، (قحايرية، 2006، صفحة 202) ومن أشهر أمثله نظام الثعبان النقدي الأوروبي.
- التنسيق النقدي: يشمل التنسيق في مجالات الضرائب، أو السياسة المالية، أو الأهداف المتوسطة الأجل واعتماد سياسة نقدية متفق عليها من قبل الدول الأعضاء من خلال التنسيق بين أسعار الفائدة أو الكميات النقدية المعروضة طبقا لسياسة سعر الصرف التي تتبعها هذه الدول.
- تكامل الأسواق المالية: في هذا الشكل تقوم الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات تزيد من فعالية تدفقات السلع وعناصر الإنتاج عبر الحدود وذلك بإلغاء كافة قيود الصرف المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال في التنظيم التكاملي، (شقيير، 1986، صفحة 46) هذه الإجراءات من شأنها إتاحة فرص العمل والاستثمار والتخفيف من تدفق الاستهلاك وتنويع المحفظة المالية.

- تأسيس عملة موازية: في هذه المرحلة تستخدم الدول الأعضاء عملة مكمل لل عملات الوطنية القائمة وليس عملة بديلة عنها.

## 2.2.2 التكامل النقدي الكلي (الوحدة النقدية)

يمثل هذا الشكل أقوى صورة للتكامل النقدي، حيث يتم فيه إحلال عملة موحدة محل جميع العملات الوطنية لتقوم بدورها المحلي، كما يتطلب أيضا إنشاء سلطة نقدية مركزية متمثلة في البنك المركزي تتولى مهمة الإشراف على السياسة النقدية للمنطقة. (صديقي، 2013، صفحة 47)

## 3. الدراسات السابقة

في ورقة أعدها Beatrice kalinda Mkenda (2001) بعنوان: Is East Africa an

Optimum Currency Area?

قام الباحث بتطبيق نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة (G-PPP) لاختبار ما إذا كانت جماعة شرق إفريقيا (كينيا وتنزانيا وأوغندا) تشكل منطقة عملة مثلى باستخدام بيانات ربع سنوية تغطي الفترة 1981-1998. دعمت نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة فرضية تشكيل اتحاد عملة في المنطقة حيث أشارت أن هناك تكامل بين أسعار الصرف الحقيقية بين دول الجماعة وأن هذه الأخيرة تتأثر بصدمات متماثلة. (Beatrice, 2001)

دراسة Belkacem Laabas & Imed Limam (2002) بعنوان: Are GCC Countries

Ready for Currency Union?

تختبر مدى استفتاء دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير منطقة نقد مثالية استنادا إلى المعايير التقليدية، باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية، توصلت النتائج إلى أنه بالرغم من ملائمة الشروط اللازمة لإنشاء اتحاد العملة الخليجي إلا أنه لا يزال القطاع النفطي مهيمنا على اقتصادياتها، والتجارة البينية محدودة داخل المنطقة، كما أنه لا يبدو أن هناك دليلا للتقارب في اقتصادياتها الكلية. وبالتالي فالعوامل الرئيسية المواتية لإنشاء عملة مشتركة هي التزام جميع دول المنطقة لترتيبات أسعار الصرف الثابتة ورفع جميع القيود المفروضة على حرية حركة السلع عوامل الإنتاج وضرورة التوحيد السياسي.

(Belkacem & Imad, 2002)

دراسة (Aam Belhadj and Al (2007) تحت عنوان: Toward Maghreb monetary

unification: what does the theory and history tell us?

قامت هذه الدراسة بمعالجة مدى إمكانية دول اتحاد المغرب العربي على إنشاء منطقة نقد مثالية عن طريق اختبار مدى قدرتها على الاستيفاء بمعايير نظرية منطقة العملة المثلى، حيث توصلت إلى أن بلدان المغرب العربي لا يمكن أن تشكل منطقة نقدية تستوفي بمعايير الامثلية نظرا لضعف حجم التجارة البينية مقارنة بمعدل التبادل التجاري مع بقية دول العالم فضلا عن عدم تجانس الهياكل الاقتصادية وضعف حركية عوامل الإنتاج. لذلك اقترح الباحثون ضرورة بذل المزيد من الجهد من أجل توفير الظروف الاقتصادية والسياسية اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي المغاربي. (Belhadj, bangake, & Jedlane, 2007)

دراسة (Neves, J. Anchieta and Al (2007) بعنوان: Is Mercosur an optimum

currency area ?

للإجابة على هذا التساؤل تهدف هذه الدراسة إلى البحث في إمكانية وجود منطقة عملة مثلى في اتحاد المكوسير خلال الفترة 1970-2005 باختبار العلاقة في المدى الطويل بين أسعار صرفها الحقيقية باستخدام طريقة تعادل القوى الشرائية المعممة. أشارت نتائج الدراسة أنه لا يمكن رفض فرضية العدم للتكامل المشترك بالنسبة لدول الاتحاد وبالتالي اتحاد أمريكا الجنوبية لا تزال بعيدة عن تشكيل منطقة نقدية مثالية. (J, Stocco, & Silva, 2007)

ومن خلال دراسة أعدها Bouchaddakh Mohamed Ben Abdallah and (2009)

Zouheir بعنوان: On the Optimality of the Maghrebian Area: An Analysis of  
the Macroeconomic Shocks

حاولت اختبار إمكانية إنشاء اتحاد نقدي في المنطقة المغاربية ومدى قدرة أعضائه على الاستيفاء بالمعايير التقليدية لنظرية منطقة العملة المثلى. للقيام بذلك قام الباحثان بفحص مدى تعرض البلدان المغاربية إلى صدمات متماثلة أو غير متماثلة باستعمال نموذج SVAR. توصلت الدراسة إلى أن الصدمات الاقتصادية الكلية غير متجانسة إلى حد ما في المنطقة الأمر الذي يدعم تشتت معدلا النمو الاقتصادي، كما كشفت النتائج عن التماثل النسبي لصدمات العرض في كل من تونس والمغرب وبالتالي لا تزال المنطقة

المغربية بعيدة جدا عن تشكيل اتحاد نقدي. (Abdallah & Bouchadakh, 2009)

Optimum currency areas, بعنوان: Dimitrios Sideris (2011) في دراسة ل  
structural changes and the endogeneity of the oca criteria: Evidence from six  
new EU member states

تحاول هذه الدراسة تقييم وتحليل مدى قدرة دول شرق ووسط أوروبا على تبني عملة الأورو والتحقق من أن قرار إدخال الأورو عام 1999 وانضمام هذه الدول إلى منطقة اليورو يعمل على تعزيز تقاربها وتكاملها. تم استخدام متغير سعر الصرف الحقيقي لهذه الدول لتحديد درجة الارتباط بينها بتطبيق منهجية تعادل القوى الشرائية المعممة من خلال دراسة العلاقة في المدى الطويل بين أسعار صرفها الحقيقية، حيث توصلت النتائج إلى أن قرار هذه الدول بالانضمام إلى الاتحاد النقدي والخطوات المتخذة نحو التقارب قد عزز بالفعل من تكاملها وفي الوقت الحالي تتماشى جيدا مع منطقة اليورو. (Sideris, 2011)

The Empirics of an Optimal Currency Area in West Africa  
Abdoulie Sireh-Jallow (2013) بعنوان:

أعدها على الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS خلال الفترة 1970-2010، يبحث فيها عن مدى قدرة هذه الجماعة على إنشاء منطقة نقدية مثالية من خلال تطبيق منهجية الانحدار الذاتي VAR لدراسة مدى استجابة هذه الاقتصاديات إلى صدمات الأسعار الخارجية و منهجية تعادل القوى الشرائية المعممة لتحديد وجود علاقة تكامل مشترك بين أسعار صرف العملات الأربعة الموجودة حاليا. بينت نتائج الانحدار الذاتي أن الصدمات الخارجية لا تؤثر بالمثل على أعضاء المجموعة في حين دعمت نتائج التكامل المشترك الأمثلية في المنطقة. (Abdoulie, 2013)

The MENA Region – An Optimal Currency Area? Evaluating its Stability by Taylor-Rule Derived Stress Tests  
Mouchera Karara (2014) تحت عنوان:

من خلال دراسة قياسية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعينة تتكون من 11 دولة خلال الفترة 1998-2008 باستخدام قاعدة تايلور بهدف تحديد إمكانات التكامل النقدي بينها عن طريق قياس مدى تماثل أسعار الفائدة، خلصت إلى أن دول MENA تنقسم إلى مجموعتين تضم المجموعة الأولى المملكة



العربية السعودية والكويت والمجموعة الثانية تتكون من اتحاد المشرق (الأردن ومصر وسوريا) تشترك الأولى في الانخفاض النسبي لمستوى التوتر وجني منافع كثيرة جراء تبني العملة الموحدة في حين تعاني المجموعة الثانية من مستوى عالي من التوتر ومنافع متواضعة من اتحاد العملة. (Mouchera, 2014)

في دراسة أعدوها Imed Medhioub and Lotfi Ben Jedidia (2017) بعنوان:

### GCC monetary union and the transmission of business cycles: evidence from temporal correlations

خلص الباحث من خلال معالجته لإشكالية تتعلق بمدى جاهزية دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء اتحاد نقدي باختبار تزامن الدورات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2012 إلى استفاء الاقتصاديات الخليجية بأغلبية معايير منطقة العملة المثلى وأنها مستعدة لإنشاء اتحاد نقدي وأوصت الدراسة في الأخير بضرورة دعم و توطيد العلاقات الاقتصادية البينية وحل الخلافات السياسية وتنسيق السياسات الاقتصادية كشرط لنجاح الاتحاد. (Medhioub & Jedidia, 2017)

دراسة El Mostafa Bentour (2018) تحت عنوان: Review of Monetary Unions

### criteria and Prospect of the GCC monetary union experience

تناقش موضوع العملة المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي الست، أشارت إلى انه لا توجد وصفة واحدة ووحيدة تناسب الكل في إنشاء اتحاد نقدي أو نظام سعر صرف آخر وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تنويع اقتصادياتها بالشكل الذي يساعدها على تجنب آثار تقلبات أسعار النفط وتعميق التجارة البينية وتجنب التضخم المستورد تحت سياسة سعر الصرف المتبعة. (Bentour, 2018)

## 4. اتحاد المغرب العربي ومنطقة النقد المثالية

إن الأساس النظري الذي يقوم عليه مفهوم الاتحاد النقدي هو ما يدعى بمنطقة النقد المثالية

Optimum Currency Area ويعتبر الاقتصادي ماندل (Mundell 1961) أول من صاغ مصطلح منطقة النقد المثالية من خلال بحثه المعنون «A theory of optimum currency area»، تلت أعمال اقتصاديين آخرين أمثال ماكينون (McKinnon 1963)، وكينن (Kennen 1969). تعرف منطقة العملة المثلى بأنها منطقة جغرافية تضم عددا من الدول تستخدم عملة واحدة أو عدة عملات ترتبط أسعار صرفها

بعضها البعض ارتباطا قويا لا رجعة فيه بشكل يضمن ثبات سعر صرفها البيني ويكفل لتلك العملات حرية الحركة والتحويل والتداول في دول الاتحاد دون قيود أو تكلفة إضافية مما يجعلها تماثل أداء عملة واحدة وتتميز بالمثالية. (Paolo, 2002, p. 07)

هناك العديد من المعايير الاقتصادية التي يمكن على أساسها تكوين منطقة نقد مثلى:

- معيار حركة عوامل الإنتاج لـ Mundell 1961: يرى أن المنطقة النقدية المثالية هي إقليم يتصف بمرونة كبيرة في حركة عوامل الإنتاج داخليا مع قابلية محدودة على الانتقال خارجيا يعني انتقال هذه العناصر من الأقاليم ذات المردود المنخفض إلى الأقاليم ذات المردود المرتفع مما يزيل مشاكل اختلافات المدفوعات بطريقة أحسن من أدوات تسوية سعر الصرف. يناقش Mundell الحالة التي ينتقل فيها الطلب من منتجات الدولة (ب) إلى منتجات الدولة (أ) مما يسبب البطالة في الأولى والتضخم في الثانية. وحسب Mundell انتقال اليد العاملة من الدولة (ب) إلى الدولة (أ) يسمح بتخفيض البطالة في (ب) وكبح التضخم في (أ) وتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات واختلالات التوازن الخارجي، كما ركز على أهمية مرونة الأسعار والأجور كآلية للتعامل مع صدمات الطلب، ففي حالة وجود حرية تامة لحركة عناصر الإنتاج ومرونة تامة للأسعار والأجور ليست هناك حاجة لتلك الدول لإجراء تعديلات على أسعار صرف عملاتها. (Broz, 2005, p. 55)

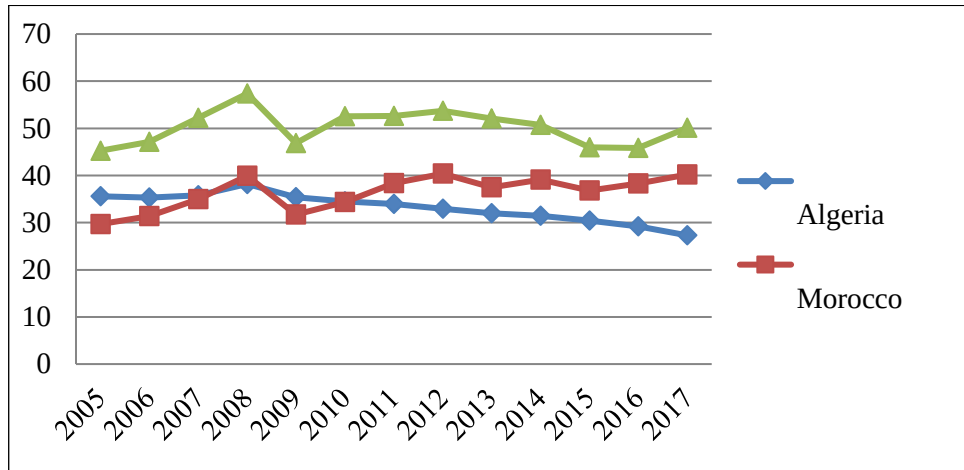
في دول اتحاد المغرب العربي تحولات عوامل الإنتاج داخل المنطقة تبقى ضعيفة جدا لعل ذلك يرجع إلى عوامل سياسية أكثر من اقتصادية واجتماعية، خاصة النزاعات الحدودية القائمة بين الجزائر والمغرب حول مشكل الصحراء الغربية وفي سنة 1994 قفلت الجزائر حدودها البرية مع المغرب وهو مازال متواصلا لحد الآن إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة والفقر داخل المنطقة. علاوة على ذلك لا تزال الأسواق المغاربية مقيدة بقواعد وتشريعات صارمة مما يساهم في زيادة ظاهرة الأسواق غير الرسمية.

- معيار درجة الانفتاح الاقتصادي لـ Mc KINNON 1963: يعتبر McKinnon أن منطقة العملة المثلى هي المنطقة التي تتميز بوجود انفتاح اقتصادي بين اقتصاديات الدول المكونة لها، حيث يعني بدرجة الانفتاح حصة السلع المتاجر بها إلى السلع غير المتاجر بها، فإذا زادت الأولى عن الثانية يكون الاقتصاد أكثر انفتاحا والعكس صحيح، (علي، 2008، صفحة 17) فزيادة التبادل التجاري في السلع بين هذه

الأقطار يزيد من انفتاحها على بعضها البعض، مما يقلل من الحاجة إلى استعمال السياسات المالية والنقدية للحفاظ على التوازن الخارجي، الأمر الذي يدعم تثبيت أسعار الصرف بين عملات تلك الأقطار، وبالتالي كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا زادت المنفعة من تكوين منطقة العملة.

تسجل التجارة المغربية البينية نسب متدنية مقارنة بتجارها مع العالم الخارجي حيث يلاحظ أنها لا تتجاوز 3% سنة 2016 فمعظم تجارة الاتحاد المغربي تتم مع دول الاتحاد الأوربي مما يجعل دول الاتحاد تتميز بدرجة عالية من الانفتاح على العالم الخارجي وبدرجة انفتاح منخفضة اتجاه بعضها البعض.

الشكل 1: درجة الانفتاح الاقتصادي لدول المغرب العربي



المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2017

الجدول 01: التجارة البينية المغربية 2012-2016

(مليون دولار)

| 2016  | 2015  | 2014  | 2013  | 2012  |                       |
|-------|-------|-------|-------|-------|-----------------------|
| 2.962 | 4.024 | 5.053 | 4.345 | 4.082 | قيمة الصادرات البينية |
| 2.674 | 2.856 | 4.368 | 3.785 | 3.543 | قيمة الواردات البينية |

المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2017

- معيار تنوع الإنتاج لKenen 1969: يرى Kenen أن تنوع الهيكل الإنتاجي وصادرات البلد يزيد من

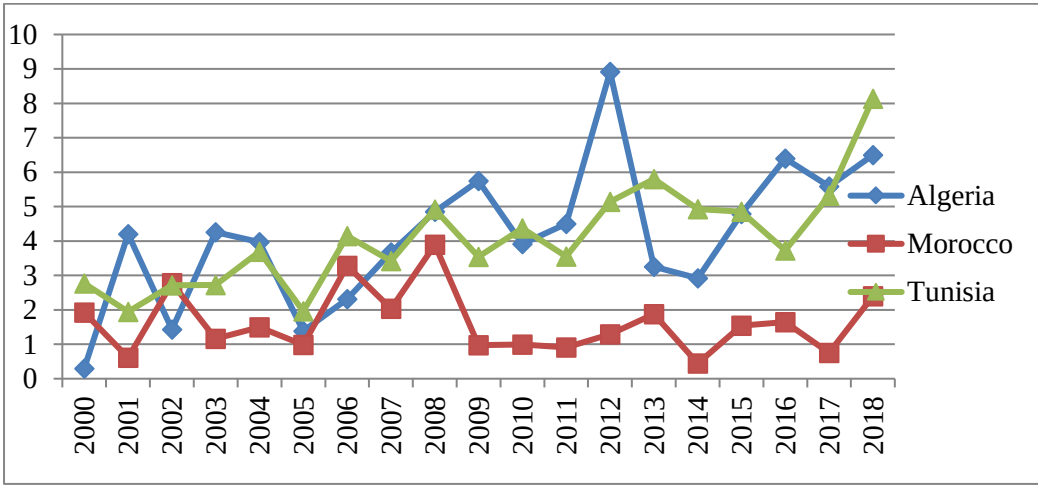
إمكانات تحقيق منطقة النقد المثالية الأمر الذي ينجم عنه منع حدوث عجز في ميزان المدفوعات وبالتالي لن يكون ضروريا تغيير سعر الصرف لإعادة التوازن الخارجي. (Cristina, 2011, p. 04)

إن تعرض الاقتصاد أحادي الإنتاج إلى انخفاض الطلب على إنتاجه يؤثر فقط على ذلك المنتج مما يؤدي إلى حدوث صدمات غير متماثلة، هذا على عكس الاقتصاد المتنوع يكون أقل تأثرا من هذه الصدمات، وإن سجل آثار ستكون متقاربة بين أقطاره إلا أنه لا يؤثر على اتحاد أطرافه، فتنوع الاقتصاد سوف يساعده على الاستجابة لهذه الصدمات بسهولة. فالاقتصاديات المغاربية تتميز بفقر تنوعها على سبيل المثال الجزائر أين يمثل قطاع المحروقات حوالي 97% من الصادرات ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية وحدث اختلالات دورية في ميزان مدفوعاتها وكذلك التنوع المحدود لاقتصاديات باقي الأقطار المغاربية يزيد من تبعيتها للخارج ومن تأثرها بالصدمات الخارجية.

- معيار تقارب معدلات التضخم لـ 1971 FLEMING: يعتبر FLEMING أن العنصر الأساسي لقيام منطقة عملة مثلى بين مجموعة من الدول هو وجود تقارب بين معدلات التضخمين دول المنطقة النقدية الشيء الذي يحافظ على استقرار شروط التبادل التجاري، فالاختلاف في معدلات التضخم هو اختلاف في آليات سوق العمل وفي السياسات الاقتصادية إلى جانب تباين السياسات النقدية والتفضيلات الاجتماعية. (Mongelli, 2008, p. 03)

يلاحظ من خلال الجدول أن معدلات التضخم منخفضة نوعا في المغرب في حين عرفت كل من الجزائر وتونس ضغوطا تضخمية وصلت إلى 6.5% و 8.1% في كل من الجزائر وتونس على التوالي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقيّة في البلدين وما شهدته تونس خلال السنوات الأخيرة من اضطرابات أمنية وكذا زيادة الكتلة النقدية في الجزائر.

الشكل 2: تطور معدلات التضخم لدول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي

- معيار التكامل المالي لINGRAM (1962): يعتبر Ingram أن التكامل المالي بين الدول الأعضاء هو الآلية المثلى لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تدفقات رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض إلى الدول التي تعاني من العجز. وبالتالي فإن التنقل الكامل لرؤوس الأموال يزيل الفرق في أسعار الفائدة وكذلك بالنسبة لأسعار الصرف مما يساعد على تنويع المحافظ المالية والاستجابة للصدمات.

يحتل التكامل المالي أهمية كبيرة في المنطقة المغاربية حيث نصت معاهدة تأسيس الاتحاد المغاربي على إنشاء البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية تم التوقيع على الاتفاقية سنة 1991 ووافقت اللجنة المالية المغاربية على المشروع سنة 2006 مقره الرئيسي في تونس برأس مال مشترك يبلغ حوالي 500 مليون دولار أمريكي من المتوقع أن يزاوّل نشاطه في 2010، إلا أن النظام المالي المغاربي لا يزال يتميز بهيمنة البنوك العمومية على النظام المصرفي المغاربي، كما أن الأطر القانونية والتنظيمية المغاربية لا تتماشى مع المستجدات العالمية إلى جانب سيطرة وسائل الدفع التقليدية في التعاملات مقابل الالكترونية. (Report, 2010)

مواكبة للإصلاحات التي تبنتها الدول المغاربية والانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وإتباعها سياسة التحرير المالي إلا أن مؤشرات التكامل المالي لا تزال منخفضة، حيث نلاحظ أن قيمة مؤشر الانفتاح المالي KAOPEN في دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر وتونس والمغرب) سالبة هذا ما يدل على

أن حساب رأس المال أقل تحررا نظرا لشدة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال (الجدول رقم 02).

الجدول 2: مؤشر الانفتاح المالي KAOPEN في دول المغرب العربي خلال الفترة (2012-2016)

|         | 2012        | 2013        | 2014        | 2015        | 2016        |
|---------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|
| الجزائر | -1,20235538 | -1,20235538 | -1,20235538 | -1,20235538 | -1,20235538 |
| تونس    | -1,20235538 | -1,20235538 | -1,20235538 | -1,20235538 | -1,20235538 |
| المغرب  | -1,20235538 | -1,20235538 | -1,20235538 | -1,20235538 | -1,20235538 |

المصدر: قاعدة بيانات 2016 Chinn and Ito

- معيار الاندماج الجبائي: يفرض الاندماج الجبائي توافر ميزانية مركزية لدول الاتحاد للحد من آثار الأزمات والصدمات التي تتعرض لها هذه الاقتصاديات والتي يمكن تعويضها عن طريق إجراء تحويلات مالية من الدول ذات الفائض التي الدول ذات العجز (بوزيان، 2009، صفحة 255)، بالنسبة لاتحاد المغرب العربي وجود ميزانية مركزية موحدة غير ممكن وغير موجود بسبب التوترات السياسية والقيود والحوافز على التحويلات المالية.

- معيار تماثل الصدمات: المنطقة المثالية هي إقليم يجب أن تتسم من خلاله الدول الأعضاء بتماثل الصدمات الاقتصادية الكلية التي تتعرض لها بحيث تصبح تكلفة مواجهة تلك الصدمات أقل من تكلفة الصدمات عديمة التماثل. فبموجب إدخال الوحدة النقدية تتخلى الدول الأعضاء عن سياساتها المستقلة وتتبع سياسة نقدية موحدة وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول، (Sweta & Mirza, 2004) فمثلا عندما تتعرض المنطقة لضغوط انكماشية أو تضخمية فان جميع الدول ستعاني من نفس الضغوط حتى لا تكون هناك دول تواجه كساد في حين يوجد انتعاش اقتصادي في باقي دول الإقليم والعكس.

من خلال التحليل السابق لمعايير منطقة العملة المثلى اتضح أن هناك اختلاف في الأوضاع الاقتصادية للبلدان المغاربية وأنها لا تزال بعيدة جدا عن تكوين منطقة عملة مثلى وهنا تتعرض دول المنطقة إلى صدمات غير متماثلة تؤثر عليها بشكل متباين.

## 5. اختبار إمكانية تشكيل منطقة عملة مثلى بين دول المغرب العربي: منهجية تعادل القوى الشرائية

### المعممة Approach(G-PPP)

#### 1.5 لمحة عن نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة:

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية والتي تسمى كذلك نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة من أقدم النظريات في تحديد أسعار الصرف، ويعتبر Cassel (1918) أول من صاغ هذا المصطلح، ويوجد نوعين من نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة، الصيغة المطلقة والتي يطلق عليها قانون السعر الواحد أي أن أسعار جميع السلع التجارية المتماثلة تتساوى في جميع الدول عند أسعار الصرف السائدة في ظل وجود حرية التجارة بين الدول وعدم وجود رسوم جمركية أو حصص استيراد أو تصدير أو ضرائب داخلية مفروضة على الواردات والصادرات وعدم وجود تكاليف النقل، وبالتالي يكون النموذج الاقتصادي كما يلي:

$$P_i = SP_t$$

حيث:

$P_i$ : المتوسط المرجح لأسعار السلع التجارية بالعملة المحلية

$S$ : سعر الصرف العملة الأجنبية بدلالة العملة المحلية

$P_t$ : المتوسط المرجح لأسعار السلع التجارية بالعملة الأجنبية

إن هذه الصيغة نادرا ما تتحقق وذلك لصعوبات الافتراضات التي تقوم عليها، لذا ننتقل إلى الصيغة النسبية والتي تعتبر أكثر شمولاً من الصيغة السابقة، حيث تعكس التغيرات في أسعار جميع السلع في المجتمع وليس فئة منها، كما لا تشترط تماثل السلع في البلدين، وبالتالي يكون النموذج الاقتصادي كما يلي:

$$S_t = B_0 + B_1 \ln \left\{ \frac{P_t^F}{P_t^D} \right\} + \varepsilon_t$$

حيث:

$S_t$ : اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف  $B_0$ : معلمة القاطع و  $B_1$ : مرونة سعر الصرف للتغير في نسبة

الأسعار الأجنبية للأسعار المحلية و  $P_t^F$ : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الخارج في الفترة  $t$  و  $P_t^D$ :

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الداخل في الفترة.

واستخدمت طريقة نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة (GPPP) لأول مرة من طرف &Enders Hurn في سنة 1994 لتقييم مدى ملائمة تشكيلة اتحاد نقدي، واقترحا أنه يمكن أن يكون بلدين مؤهلين لإنشاء عملة مشتركة إذا كانت متغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية لكلا البلدين تتحرك معاً، وبالتالي فإن هذه النظرية تقوم على أن أسعار الصرف الحقيقية الثنائية أو متعددة الأطراف يجب أن تكون متكاملة، كما أنها صالحة حتى في وجود عدة دول، وتقوم الفكرة الأساسية لهذه النظرية على أن أسعار الصرف الحقيقية في اتحاد نقدي يجب أن تكون متكاملة في المدى الطويل، أي أن أسعار الصرف الحقيقية الثنائية أو المتعددة لبلدان في اتحاد نقدي يجب أن توجد بها على الأقل علاقة تكامل واحدة بين أسعار الصرف الحقيقية، وبالتالي فإن نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة (GPPP) هي علاقة تكامل بين مجموعة من أسعار الصرف الحقيقية مما يدل على وجود اتجاهات مشتركة في أساسيات الاقتصاد الكلي، وبالتالي تلبية أحد الشروط الأساسية لمنطقة العملة المثلى، ولتقديرها يتم استخدام عادة سعر الصرف الحقيقي، كما تفترض أن أسعار الصرف الحقيقية هي غير مستقرة عموماً، وهذا راجع لأن المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية مثل الدخل ومعدلات التبادل التجاري والاستهلاك الحكومي التي تحدد هذه الأسعار هي غير مستقرة وتسلك مسارات نمو مختلفة، إذن فالنظرية تعني أن البلدان المرشحة لتكوين منطقة عملة مثلى يجب أن يكون لها اتجاهات عشوائية مشتركة مما يعني أنها تتعرض لصدمات متماثلة، وبذلك تقترح نظرية منطقة النقد المثلى أن تكون أسعار الصرف الحقيقية داخل منطقة العملة متكاملة.

لخص كل من Hurn & Enders المبادئ الأساسية للنظرية كما يلي:

- المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية الحقيقية التي تحدد أسعار الصرف الحقيقي تميل إلى أن تكون غير مستقرة، وبالتالي فإن أسعار الصرف الحقيقية هي غير مستقرة.
- وجود على الأقل علاقة تكامل واحدة بين أسعار الصرف الحقيقية.
- ويتم اختبار نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة (GPPP) من خلال تطبيق اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة تكامل في أسعار الصرف للبلدان المقترحة إنشاء منطقة



العملة المثلى ونوضحها كما يلي:

$$rer_{12t} = b_0 + b_{13}rer_{13t} + b_{14}rer_{14t} + \dots + b_{1m}rer_{1mt} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$rer_{1it}$  : هي أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد 1 (العملة المشتركة التي يتم الربط بها) والبلد i (دول المنطقة المتكاملة) في الفترة t.

$b_0$ : هي معلمة القاطع و  $b_{1i}$  : هي معاملات التكامل المشترك و  $\varepsilon_t$  : هو المتغير العشوائي

وتستند كذلك طريقة G-PPP على تحديد فترة التباطؤ باستخدام  $(p)VAR$  :

$$rer_t = a_1rer_{t-1} + \dots + a_prer_{t-p} + \varepsilon_t$$

ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي (rer) للبلد i خلال الفترة t كما يلي:

$$rer_{i,t} = ner_{i,t} \frac{cpi_{base,t}}{cpi_{i,t}}$$

وبإدخال اللوغاريتم على المعادلة السابقة نحصل على ما يلي:

$$\log(rer_{i,t}) = \log(ner_{i,t}) + \log(cpi_{base,t}) - \log(cpi_{i,t})$$

مع العلم أن:

$rer_{i,t}$  هو سعر الصرف الحقيقي للبلد i خلال الفترة t

$ner_{i,t}$  هو سعر الصرف الاسمي للبلد i خلال الفترة t

$cpi_{i,t}$  هو مؤشر أسعار الاستهلاك للبلد i خلال الفترة t

$cpi_{base,t}$  هو مؤشر أسعار الاستهلاك للعملة الأساسية خلال الفترة t

## 2.5 متغيرات الدراسة ومصادر البيانات:

بناء على الدراسات السابقة وباستعمال نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة سنحاول قياس إمكانية

تشكيل منطقة نقد مثالية بين دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر والمغرب وتونس)، بدراسة العلاقة في المدى

الطويل بين أسعار الصرف الحقيقية الفعلية (RER) (يمثل عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء

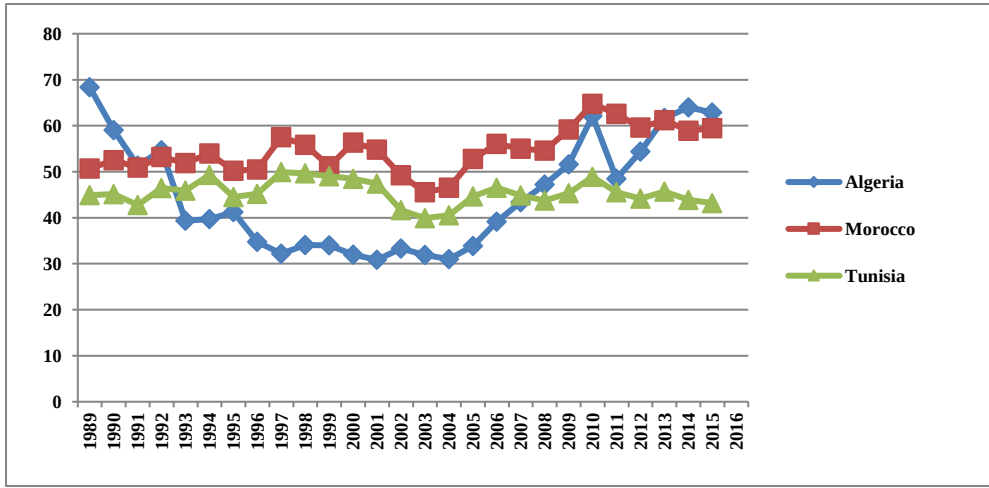
وحدة واحدة من السلع المحلية) لدول المنطقة المتكاملة على أساس المعطيات المتوفرة لدينا خلال

الفترة 1989-2015 هذه البيانات أخذت من قاعدة بيانات Chelem.

### ✓ تحليل البيانات الإحصائية:

تتميز دول المغرب العربي بعدم التشابه في تحركات أسعار الصرف الحقيقية ، يرجع هذا إلى أن معظم الصادرات الجزائرية هي عبارة عن محروقات تحصل قيمتها بالدولار الأمريكي بينما كل من صادرات الاقتصاد المغربي والتونسي مقومة بالأورو وهو ما يوضحه المنحنى التالي حيث نلاحظ أنه يوجد تشابه نسبي في تحركات أسعار الصرف الحقيقية التونسية والمغربية مما يعني عدم تماثل الصدمات.

الشكل 3: تقلبات أسعار الصرف الحقيقية لدول المغرب العربي (الدولار الأمريكي)



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى قاعدة بيانات CHELEM

## 6. نتائج الدراسة القياسية

### 1.6 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

هو الشرط الأول من شروط التكامل المتزامن، تهدف هذه الاختبارات إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية من أجل الكشف عن وجود أو غياب جذر الوحدة وكذا تحديد رتبة تكامل كل متغير، ذلك أن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة مما قد يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عدم ثبات الاتجاه والتباين أو لها صفة موسمية الذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة. ونستعمل لاختبار جذر الوحدة اختبار

ديكي فولر الموسع والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول 3: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF

| عند المستوى    |                |                | عند الفرق الأول |                |                | سعر الصرف<br>الحقيقي |
|----------------|----------------|----------------|-----------------|----------------|----------------|----------------------|
| الحد<br>الثابت | الحد<br>الثابت | الحد<br>الثابت | الحد<br>الثابت  | الحد<br>الثابت | الحد<br>الثابت |                      |
| بدونهما        | بدونهما        | بدونهما        | بدونهما         | بدونهما        | بدونهما        |                      |
| t المحسوبة     | -1.81          | -0.50          | 0.29            | -5.27          | -3.26          | -3.31                |
| t المحسوبة     | -2.69          | -1.98          | 0.32            | -5.12          | -5.19          | -5.23                |
| t المحسوبة     | -2.00          | -3.19          | -0.10           | -4.09          | -4.19          | -4.29                |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9

علما أن  $t$  الجدولية عند مستوى 5% هي:

3.61- الحد الثابت والاتجاه العام

2.99- الحد الثابت

1.95- بدونهما

تشير نتائج اختبار الاستقرارية لديكي فولر الموسع إلى أن أسعار الصرف الحقيقية لكل من الجزائر وتونس والمغرب غير مستقرة عند المستوى لاحتوائها جذر الوحدة حيث أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند المستوى 5% وبإعادة نفس الاختبار عند الفرق الأول تبين قبول الفرضية العديمة وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة ومن هنا يمكن القول أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية متكاملة من الدرجة الأولى.

## 2.6 اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:

بعد تحديد درجة تكامل المتغيرات وأنها متكاملة من نفس الدرجة (الدرجة الأولى)  $I(1)$ ، سيتم استخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن من اجل الكشف عن إمكانية وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية محل الدراسة.

قبل تقدير العلاقة في المدى الطويل بين أسعار الصرف الحقيقية في دول المغرب العربي سيتم تحديد فترة الإبطاء المثلى وهي الفترة التي تعطي أدنى قيمة عند معظم المعايير وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 04: معايير اختيار فترة الإبطاء

| HQ        | SC        | AIC       | FPE       | LR        | LogL      | Lag |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----|
| 17.20893  | 17.31979  | 17.17168  | 5757.266  | NA        | -194.4744 | 0   |
| 15.36338* | 15.80681* | 15.21438* | 821.7736* | 52.05834* | -162.9654 | 1   |
| 15.78581  | 16.56183  | 15.52507  | 1177.534  | 7.550707  | -157.5383 | 2   |
| 16.10223  | 17.21082  | 15.72974  | 1639.401  | 7.513224  | -150.8920 | 3   |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final predictionerror

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

استنادا إلى معايير (LR , FPE, AIC, SC, HQ) نلاحظ من خلال الجدول أن فترة الإبطاء

المثلى لنموذج الدراسة بلغت فترة تباطؤ واحدة. ونتائج تقدير العلاقة موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 5: اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

| اختبار القيمة العظمى |               | اختبار الأثر     |            | قيم المتجه | فرضية البدلية | فرضية العدم |
|----------------------|---------------|------------------|------------|------------|---------------|-------------|
| القيمة الحرجة %5     | القيمة العظمى | القيمة الحرجة %5 | قيمة الأثر |            |               |             |
| 21.13162             | 15.37996      | 29.79707         | 24.30153   | 0.473146   | R>0           | R=0         |
| 14.26460             | 8.640240      | 15.49471         | 8.921566   | 0.302331   | R>1           | R=1         |
| 3.841466             | 0.281327      | 3.841466         | 0.281327   | 0.011654   | R>2           | R=2         |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

توضح نتائج اختبار جوهانسن من الجدول أعلاه أن قيمة الأثر أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى

5% في اختبار الأثر، وكذلك في اختبار الإمكانية العظمى أن نسبة الإمكانية العظمى أصغر من القيمة

الحرجة عند مستوى 5%، ومنه يمكن قبول فرضية العدمية بعدم وجود علاقة تكامل المشترك بين أسعار

الصرف الحقيقية لبلدان المغرب العربي الثلاث، مما يعني أنها غير متكاملة مع بعضها البعض في المدى الطويل

أو بعبارة أخرى أنها لا تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

تشير نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة G-PPP أنه يجب على الدول المرشحة لإنشاء منطقة نقد

مثالية أن تتحرك أسعار صرفها الحقيقية معا في المدى الطويل وتظهر اتجاهات مشتركة إذا كانت تتعرض اقتصادياتها إلى صدمات متماثلة أو بعبارة أخرى تحقيق التقارب في السياسات الاقتصادية لدول المنطقة. أظهرت منهجية تعادل القوى الشرائية المعممة G-PPP أن منطقة المغرب العربي لا تشكل منطقة عملة مثلى وأن الاقتصاديات المغاربية تواجه صدمات غير متماثلة أو بعبارة أخرى ترفض منهجية G-PPP فرضية إنشاء منطقة نقد مثالية بين دول المغرب العربي حيث أسعار الصرف الحقيقية غير متكاملة داخل المنطقة أو لا تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

## 7. خاتمة

استنادا إلى التحليلات الأدبية والتجريبية وباستخدام نظرية تعادل القوى الشرائية المعممة خلال الفترة الممتدة ما بين 1989-2015 حاولت هذه الورقة البحثية اختبار إمكانية إنشاء اتحاد نقدي في المنطقة المغاربية ومدى قدرة أعضائه على الاستيفاء بالمعايير التقليدية لنظرية منطقة العملة المثلى. كشفت نتائج الدراسة عن غياب علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين أسعار الصرف الحقيقية لدول المغرب العربي الثلاثة (الجزائر وتونس والمغرب) أي عدم تحقيق أحد الشروط الأساسية لمنطقة النقد المثالية وبالتالي لا تزال المنطقة المغاربية بعيدة جدا عن تشكيل اتحاد نقدي أي أنها لا يمكن أن تشكل كتلة نقدية تفي بمعايير التقارب. وفي الواقع تعاني هذه البلدان من ضعف التجارة البينية وعدم تجانس البنى الاقتصادية فضلا عن عدم تماثل الصدمات الاقتصادية وضعف حركية عوامل الإنتاج، ومن هذا المنطلق يجب على دول المغرب العربي بدل المزيد من الجهود في سبيل تطوير التعاون البيني ورفع التجارة البينية والعمل على تنويع اقتصادياتها وكذا تفعيل حركة رؤوس الأموال التنسيق بين دول الاتحاد في مجال السياسات الاقتصادية والسياسية والنقدية والمالية لإنهاء مراحل التكامل الاقتصادي.

## 8. قائمة المراجع

- Abdallah, M. B., & Bouchadakh, Z. (2009). On the Optimality of the Maghrebian Area: An Analysis of the Macroeconomic Shocks. *The Journal of Business Inquiry* , 49-64.
- Abdoulie, S.-J. (2013). The Empirics of an Optimal Currency Area in West Africa. *International Journal of Economics and Finance* , 100-108.

- Beatrice, K. M. (2001). Is East Africa an Optimum Currency Area ? *Working Papers in Economics* n°41 , 1-51.
- Belhadj, A., bangake, C., & Jedlane, N. (2007). Toward Maghreb monetary unification: What does the theory and history tell us? *Munich Personal RePEc Archive Parer* , 1-30.
- Belkacem, L., & Imad, L. (2002). Are GCC Countries Ready for Currency Union? *Economists at the Arab Planning Institute* , 1-34.
- Bentour, E. M. (2018). Review of Monetary Unions criteria and Prospect of the GCC monetary union experience. *Arab Monetary Fund* , 1-45.
- Broz, T. (2005). The Theory of Optimum Currency Areas: A Literature Review. *Privredna kretanjai Ekonomska Politika* , 53-78.
- Cristina, P. (2011). Optimum currency area: An epistemological view. *MPRA paper* .
- J, A. N., Stocco, L., & Silva, S. D. (2007). Is Mercosur an optimum currency area? *MPRA Parer* , 1-20.
- Medhioub, I., & Jedidia, L. B. (2017). GCC monetary union and the transmission of business cycles: evidence from temporal correlations. *Int. J. Monetary Economics and Finance* .
- Mongelli, F. P. (2008). European economic and monetary integration and the optimum currency area theory. *Economic Papers* .
- Mouchera, K. (2014). The MENA Region – An Optimal Currency Area? Evaluating its Stability by Taylor-Rule Derived Stress Tests. *Journal of Reviews on Global Economics* , 310-327.
- Paolo, M. F. (2002). New views on the optimum currency area theory: What is EMU telling US? *Working paper n°138* , *European central bank* .
- Report, W. B. (2010). Economic Integration in The Maghreb, World Bank Middle East and North Africa Region.
- Sideris, D. (2011). Optimum Currency Areas structural changes and the endogeneity of the OCA criteria: evidence from six new EU member states,. *Applied Financial Economics* .
- Sweta, C. S., & Mirza, A. B. (2004). Monetary cooperation in South Asia: Potential and Prospects. *Discussion Paper Research and Information System for the Non-Aligned and Other Developing Countries RIS* .
- أحمد صديقي. (2013). مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة واشكالية المنطقة النقدية المثلى. تلمسان.
- آمال قحاييرة. (2006). الوحدة النقدية الأوروبية: الاشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب. الجزائر.

- جون وليامسون. (1983). مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي. التكامل النقدي العربي: المبررات والمشاكل والوسائل . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد المنعم السيد علي. (2008). الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- علي توفيق الصادق. (2010). التكامل الاقتصادي العربي. القاهرة: الشركة العربية للتسويق والتوريدات.
- محمد سعدوني؛ محمد بن بوزيان. (2009). الوحدة النقدية الأوروبية واشكالية المنطقة النقدية المثلى. دفاتر MECAS .
- محمد لبيب شقير. (1986). الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.